منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٢٤/١٢ إضافة ٢**
الدورة الرابعة والعشرون بعد المائة **٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩**
البند ٤-٩ من جدول الأعمال المؤقت **EB124/12 Add.2**

دور منظمة الصحة العالمية ومسؤولياتها في مجال البحوث الصحية

محفل باماكو الوزاري العالمي المعني بالبحوث من أجل الصحة

تقرير من الأمانة

١- طلب القرار ج ص ع٦٠-١٥ عقد مؤتمر وزاري حول البحوث الصحية يكون باب المشاركة فيه مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء. وقد تولت منظمة الصحة العالمية، مع خمسة من الشركاء الآخرين،[١] الدعوة إلى عقد المحفل الوزاري العالمي حول البحوث من أجل الصحة وتم ذلك في باماكو في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.

٢- وكان المحفل فرصة لاستعراض التقدم المحرز منذ انعقاد القمة السابقة في المكسيك من أجل التعرف على المشكلات الصحية الراهنة التي يمكن التصدي لها من خلال إجراء المزيد من البحوث وبحث الاحتياجات والتحديات المطروحة في المستقبل.

٣- وللتحضير للمحفل عُقدت اجتماعات إقليمية في جميع أقاليم المنظمة وذلك بدعم نشط من المكاتب الإقليمية وتمت مراعاة البيانات والبلاغات الصادرة عن تلك الاجتماعات الإقليمية فضلاً عن الوثائق والاستراتيجيات الأخرى وتم وضع تقارير وتوصيات الهيئات المعنية (ومنها الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية ومسوّدة استراتيجية منظمة الصحة العالمية للبحوث من أجل الصحة وتقرير اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة[٢] *والتقرير الخاص بالصحة في العالم، ٢٠٠٨*[٣] وفرقة العمل المعنية بالبحوث وتعلّم كيفية الارتقاء بالنُظم الصحة)؛ ومسوّدة نداء باماكو إلى العمل وعممت تلك التقارير والتوصيات الصادرة عن تلك المصادر على المشاركين.

---

١ حكومة مالي واليونسكو والبنك الدولي والمحفل العالمي للبحوث الصحية والمجلس المعني بالبحوث الصحية من أجل التنمية.

٢ *"تضييق الفجوة في غضون جيل واحد: العدالة والإنصاف في المجال الصحي بفضل اتخاذ إجراءات حول المحددات الاجتماعية للصحة"* (الوثيقة WHO/IER/CSDH/08.1).

٣ *التقرير الخاص بالصحة في العالم، ٢٠٠٨): الرعاية الصحية الأولية الآن أكثر من أي وقت مضى*، جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨.

٤- وخلال المحفل تولى الوزراء ومن يمثلهم من ٥٣ دولة عضواً مناقشة التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، في إطار فريق تم الإشراف عليه، كما استمعوا إلى مناقشات خبراء تطرقوا إلى مجالات محددة (البحوث من أجل تطوير المنتجات والأمن الصحي وتعزيز النُظم الصحية)، وتدارسوا مسوّدة النداء إلى العمل. وبعد تنقيحات ومراجعات أخرى اتفق الوزراء ومن يمثلهم على النداء إلى العمل الذي يرد في ملحق هذه الوثيقة وهو يحتوي على التوصيات والالتزامات المتعلقة بتعزيز البحوث من أجل الصحة والتنمية والأمن والإنصاف.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٥- المجلس مدعو إلى أن يحيط علماً بالتقرير وبالملحق المرفق.

الملحق

نداء باماكو إلى العمل بشأن البحوث من أجل الصحة

تعزيز البحوث من أجل الصحة والتنمية والإنصاف

صادر عن المحفل الوزاري العالمي المعني بالبحوث من أجل الصحة
باماكو، مالي، ١٧-١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨

نحن وزراء الصحة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والشؤون الخارجية والتعاون الدولي ومن يمثلونهم من ٥٣ بلداً،[١]

وبعد الانتهاء من المشاورات الإقليمية التي دارت حول البحوث من أجل الصحة في الجزائر وبانكوك وكوبنهاغن وريو دي جانيرو وطهران،

وقد اجتمعنا في باماكو في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ في ضيافة حكومة مالي.

تقر بما يلي:

١- أنه يجب علينا الاستمرار في بناء التقدم المحرز منذ انعقاد قمة المكسيك الوزارية المعنية بالبحوث الصحية في عام ٢٠٠٤ ومواصلته؛

٢- أن البحوث والابتكار من المسائل التي كانت ولاتزال تمثل باطراد عنصراً من العناصر الأساسية لإيجاد الحلول للمشكلات الصحية والتصدي للأخطار التي يمكن كما لا يمكن التنبؤ بها والتي تحدق بأمن الإنسان، والتخفيف من وطأة الفقر والتعجيل بالتنمية؛

٣- أن برنامج عمل البحوث من أجل الصحة العالمي ينبغي أن تحدده الأجندات والأولويات الوطنية والإقليمية مع إيلاء الاعتبار الواجب لمسائل نوع الجنس والإنصاف؛

٤- أن هناك حاجة إلى المزيد من العدالة في مجال البحوث من أجل الصحة ذلك لأن هناك نسبة ضئيلة فقط من الإنفاق العالمي على البحوث مما يوجه لمعالجة المشكلات الصحية التي تؤثر في الفقراء والمهمشين والمحرومين تأثيراً مفرطاً؛

---

١ الجزائر، أنغولا، البحرين، بنن، البرازيل، بوركينا فاصو، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، الكونغو، الدانمرك، فرنسا، غينيا- بيساو، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، اليابان، الجماهيرية العربية الليبية، ملاوي، مالي، موريتانيا، المكسيك، المغرب، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيجيريا، النرويج، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رواندا، السنغال، سيشيل، سيراليون، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، تنزانيا، تايلند، تيمور- ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، زمبابوي.

٥- أن طبيعة البحوث والابتكارات الرامية إلى تحسين الصحة ولاسيما في سياق المرامي الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة ليست متعددة التخصصات والقطاعات بالشكل الكافي وعليه فإن هناك حاجة إلى استنهاض كل القطاعات المعنية (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني) للعمل سوية في إطار شراكات فعالة وعادلة من أجل إيجاد الحلول اللازمة؛

٦- أن هناك، في كثير من الحالات، قلة اتساق بين الجهات الممولة والحكومات والمنظمات الأخرى فيما يتعلق بمسألة البحوث من أجل الصحة؛

٧- أن الالتزام الوطني القوي بتعليم العلوم على جميع مستويات النظام التعليمي أمر أساسي لنجاح البحوث من أجل الصحة وللرقي بالمجتمعات؛

٨- أن من الصعب تأمين تمويل البحوث من أجل الصحة وخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، إلا أن هناك عائدات مجتمعية كبيرة متاحة نتيجة لذلك الاستثمار. ويصدق ذلك خاصة إبان حدوث الأزمات الاقتصادية وعليه فإن الوقت قد حان للاستثمار في البحوث من أجل الصحة؛

٩- أن هناك جهوداً دولية تُبذل في مجالات الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية لابد من تفعيلها بالكامل من أجل ضمان التوصل إلى التدخلات بشكل أكثر عدلاً.

ونحن، إذ نستهدي بمبادئ باماكو التي تقوم على التوجيه والالتزام والمساءلة

ندعو الجهات المذكورة أدناه إلى العمل

الحكومات الوطنية

١- إلى إعطاء الأولوية لوضع سياسات في مجالات البحوث والابتكار من أجل الصحة فيما يتعلق بالرعاية الصحية الأولية وذلك من أجل ضمان حيازة ومراقبة برامج عملها في مجال البحوث من أجل الصحة؛

٢- إلى تخصيص نسبة لا تقل عن ٢٪ من ميزانيات وزارات الصحة للبحوث؛

٣- تحسين قدرة المؤسسات والوزارات وعلى جميع مستويات النُظم الصحية على تنفيذ السياسات البحثية بما في ذلك: التعرف على الأولويات البحثية الوطنية؛ الاستجابة في الوقت المناسب للأخطار الصحية التي يتعذر التنبؤ بها؛ وتوفير مناخ ملائم لتطوير ثقافة بحثية قوية؛ وضمان نقل التكنولوجيا؛ وتحسين تعليم وتدريب الباحثين؛ وإدماج البحوث من أجل الصحة في النُظم الصحية؛ وتحويل البحوث إلى تدابير ملموسة؛ وتقييم أثر البحوث من أجل الصحة؛

٤- إلى وضع وتحديد وإنفاذ المعايير واللوائح وأفضل الممارسات من أجل القيام بعمليات بحثية عادلة ومسؤولة وشفافة بما في ذلك العمليات المتصلة بالاستعراض الأخلاقي والسلوكيات الأخلاقية وتطوير وتصنيع المنتجات وتوفير الرعاية الجيدة المأمونة للمرضى وتسجيل التجارب السريرية والإبلاغ عن نتائجها وتأمين الوصول العادل المفتوح لبيانات البحوث وأدواتها ومعلوماتها؛

٥- إلى تعزيز ترجمة وتبادل المعلومات من خلال تطبيق الإجراءات الناجعة المأمونة، وصياغة السياسات المستلهمة من البيّنات العلمية وإجراء البحوث القائمة على السياسات الموضوعة ونشر نتائج البحوث وتعميمها بشكل فعال في كل مكان وخاصة على عامة الناس مع مراعاة تعدد اللغات والتطورات الطارئة على تكنولوجيا المعلومات؛

٦- إلى تطوير الآليات والأدوات للسماح بالتعاون والتنسيق بفعالية فيما بين القطاعات والوزارات والبلدان في مجال البحوث من أجل التصدي للمشكلات الصحية المعقدة؛

٧- إلى تعزيز جمع المعلومات والمعطيات الصحية الموثوقة وتخزينها وتقاسمها بشكل فعال وفقاً للمعايير الدولية وذلك لضمان استخدام المعارف الموجودة وتطوير المهارات المتعلقة بتحليل المعطيات على الصعيد الوطني واستخدامها في وضع السياسات وتخطيطها ورصدها وتقييمها؛

٨- إلى تعزيز القدرات البحثية وإيجاد نواة من الباحثين الشباب وذلك من خلال وضع وإدراج مناهج خاصة بطرق البحث وأخلاقيات البحوث لطلاب العلوم الصحية على الخصوص دون استبعاد غيرهم، والتأكيد على أهمية البحوث الصحية على مستوى التعليم الثانوي ومستوى التخصص؛

إقامة المؤسسات الملائمة على الصعيد الإقليمي

٩- إلى مساعدة البلدان من خلال التعاون الدولي وحيثما توجد حاجة ملموسة لبناء وتعزيز القدرة على الاضطلاع بالبحوث من أجل الصحة؛

١٠- إلى العمل من خلال التحالفات الإقليمية على الدعوة إلى إجراء البحوث وإقامة شبكات تضم الباحثين ومراكز الامتياز الإقليمية، وضمان التمويل المتسق المستدام، وتحسين التعليم وفرص التطور المهني في مجال البحوث وإدارتها، وتعزيز المواءمة بين التنظيم والسلوكيات الأخلاقية؛

جميع الشركاء وأصحاب المصلحة

١١- إلى تسخير الإمكانات في مجال البحوث وذلك بالاعتماد على العلوم الجديدة والتكنولوجيات المستحدثة والابتكارات الاجتماعية والتكنولوجية من أجل معالجة المشكلات الصحية ذات الأولوية؛

١٢- إلى تنفيذ توصيات فرقة العمل التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمعنية بالارتقاء بمستوى البحوث والتعلم فيما يتعلق بالنُظم الصحية، وخاصة: (١) استنهاض الهمم للالتفاف حول برنامج عمل للبحوث والتعلم يتعين الترويج له على نطاق واسع من أجل تحسين أداء النُظم الصحية؛ (٢) إشراك راسمي السياسات والممارسين في بلورة برنامج عمل البحوث واستخدام البيّنات في التأثير في عملية صنع القرار؛ (٣) تعزيز القدرات القطرية على إجراء البحوث الخاصة بالنُظم الصحية مع تقديم دعم فعال لها على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ (٤) زيادة التمويل المخصص للبحوث والتعلّم فيما يتعلق بالنُظم الصحية؛

١٣- إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة وخاصة التوصيات المتعلقة بالعدالة والإنصاف في المجال الصحي؛

١٤- إلى تعزيز وتبادل المعلومات الخاصة باستكشاف وتطوير المنتجات والتكنولوجيات الرامية إلى التصدي للأمراض المنسية والمستجدة التي تؤثر بشكل مفرط في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وتعزيز التوصل إلى تلك المعلومات؛

١٥- إلى ضمانِ مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في العملية البحثية برمتها ابتداءً بتحديد الأولويات ومروراً بتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج والتدخلات وانتهاءً بدعم المجتمع المدني في ميدان الدعوة وصنّاع القرار الرئيسيين بمن فيهم الساسة وذلك لزيادة حجم الاستثمارات الموظفة في مجال البحوث من أجل الصحة والالتزام بذلك؛

الجهات الممولة للبحوث والابتكار، والوكالات الإنمائية الدولية

١٦- إلى مواءمة وتنسيق الأموال التي تقدمها والبرامج التي تنفذها بشكل أفضل مع الخطط والاستراتيجيات القطرية في مجال البحوث والابتكار وفقاً لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة؛

١٧- إلى مواءمة وتنسيق ومناغمة هيكل وحكامة البحوث الصحية العالمية بشكل أفضل وذلك من خلال ترشيد المنظمات القائمة وتحسين التساوق والأثر المترتب وزيادة الكفاءة والعدالة؛

١٨- إلى توظيف ٥٪ على الأقل من أموال المساعدة الإنمائية المخصصة للقطاع الصحي في مجال البحوث بما في ذلك تقديم الدعم لترجمة وتقييم المعارف في إطار عملية البحوث والسعي إلى إنشاء آليات ابتكارية لتمويل البحوث من أجل الصحة؛

١٩- إلى زيادة وإدامة الدعم المقدم إلى النُظم الوطنية للبحوث والابتكار من أجل الصحة وخاصة إلى مؤسسات البحوث في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وضمان دعم المبادرات الراهنة الموضوعة استجابة لبيان المكسيك؛

الوكالات المتعددة الأطراف فضلاً عن الدول الأعضاء والشركاء

٢٠- إلى ضمان قيام منظمة الصحة العالمية بتبسيط هيكل وحكامة أنشطتها البحثية وإلى أن تتوخى، مجتمعة، تنفيذ كل من استراتيجية البحوث من أجل الصحة واستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية بشكل فعال؛

٢١- إلى تعزيز البحوث من أجل الصحة داخل اليونسكو بوصفها مسألة هامة من المسائل المتعددة القطاعات في مجال بناء القدرات وإسداء المشورة السياسية للحكومات في مجالات التعليم والعلوم والثقافة والاتصالات؛

٢٢- إلى حث مجموعة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية على تعميق البحوث التي تجريها خدمة للأنشطة المضطلع بها من أجلِ الصحة وتوسيعها في إطار برامجها الخاصة بالبحوث الاقتصادية والميدانية، بالتركيز الخاص على بحوث النُظم الصحية والابتكار، وبناء القدرات الوطنية في مجالي العلوم والتكنولوجيا؛

٢٣- إلى تقدير فعالية وقيمة المحافل الوزارية التي تجتمع كل أربع سنوات قبل دعوة محفل آخر رفيع المستوى ومتعدد القطاعات إلى الاجتماع لمناقشة أولويات البحوث من أجل الصحة على الصعيد العالمي؛

٢٤- إلى استكشاف إمكانية تكريس اليوم الثامن عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام بوصفه اليوم العالمي للبحوث من أجل الصحة.

= = =

= = =